و. ق. /3/18

ورقة عمل

أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

في المملكة العربية السعودية

ديسمبر 2018م

ساره النويصر

إدارة الأبحاث الاقتصادية

أحمد البكر

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

إن الآراء المصرح بها هنا تمثل وجهة نظر المؤلف / المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة النقد العربي السعودي وسياساتها. ولا يمكن تقديم ورقة العمل هذه بصفتها تمثل وجهة نظر مؤسسة النقد العربى السعودي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	3
المقدمة	4
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
أهداف الدراسة وأهميتها	5
منهج الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
واقع القطاع الخاص ومضاعف الاستهلاك الخاص في المملكة	7
مساهمة الاستهلاك الخاص في النمو الاقتصادي في المملكة والاقتصادات الأخرى	12
الاستهلاك الخاص وعلاقته بمعدلات البطالة في المملكة والاقتصادات الأخرى	14
الاستهلاك الخاص وعلاقته بالإيرادات الحكومية للمملكة والاقتصادات الأخرى	15
الاستهلاك الخاص وعلاقته بمعدلات التضخم للمملكة والاقتصادات الأخرى	15
النموذج القياسي ونتائج التقدير	16
التوصيات	20
المراجع	21

الجداول والرسوم البيانية

الشكل البياني رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والإنفاق الاستهلاكي النهائي	8
الشكل البياني رقم (2): معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص بالأسعار الثابتة (2010=100)	9
الشكل البياني رقم (3): نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	9
الشكل البياني رقم (4): المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي	10
الشكل البياني رقم (5): مساهمة الاستهلاك في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	11
الشكل البياني رقم (6): مضاعف الإنفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص	12
الشكل البياني رقم (7): مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	13
الشكل البياني رقم (8): مساهمة ا الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	13
الشكل البياني رقم (9): الإنفاق الاستهلاكي النهائي وعلاقته بمعدلات البطالة في المملكة والاقتصادات الأخرى	14
الشكل البياني رقم (10): الإنفاق الاستهلاكي النهائي وعلاقته بالإيرادات الحكومية للمملكة والاقتصادات الأخرى	15
الشكل البياني رقم (11): الإنفاق الاستهلاكي النهائي وعلاقته بمعدلات التضخم في المملكة والاقتصادات الأخرى	16
الجدول رقم (1): مؤشرات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2017)	7

أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية*

في المملكة العربية السعودية

الملخص

يعدّ الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في كثير من البلدان، كما يعدّ أيضاً من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ناقشتها العديد من المدارس والنظريات الاقتصادية؛ كونه يشكل النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدى عدد من الدول، وعليه شرعت كثير من الدراسات في مواجهة تحديات الاستهلاك الخاص وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد انطلقت فكرة هذه الورقة من عدة معطيات أبرزها: محاولة طرح تفسير علمي ومنطقي يسهم في معرفة أثر الاستهلاك الخاص على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، ومن أهم أهدافها بحث العلاقة بين الاستهلاك الخاص و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1980-2017). وقد أوضحت النتائج المستخلصة من هذه الورقة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص من جهة وبين الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص، ومعدلات التوظيف، والإيرادات الحكومية غير النفطية، ومستويات الأسعار من جهة أخرى. وقد يُعزى ذلك إلى أن المحرك الرئيس لمعدلات النمو الاقتصادي والتوظيف ومعدلات الأسعار والإيرادات الحكومية غير النفطية خلال فترة الدراسة يكمن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص. كما أسفرت النتائج أيضاً عن وجود علاقة سببية واحدة من الاستهلاك الخاص نحو الاستثمار الخاص. وبناءً على ذلك تكمن أهمية المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه، ورفع مستوى المحتوى المحلي من السلع والخدمات، فزيادة مساهمة الاستهلاك الخاص في النمو الاقتصادي مرتبط برفع مستوى المحتوى المحلي، وتقليص التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات وغيرها.

* جهات الاتصال بالمعدين: أحمد البكر، ساره النويصر إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، صندوق بريد 2992 الرياض 11169، البريد الإلكتروني: aalbakr@sama.gov.sa، salnoaiser@sama.gov.sa

1. المقدمة:

يلعب الاستهلاك الخاص دوراً أساسياً في تركيب البنيان الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية؛ مما يسهم في المزيد من الاستثمارات ومن ثم المزيد من خلق الوظائف لدى الكثير من الدول إذ تعّد الاستثمارات وفرص العمل أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات. ويعدّ الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي لأي بلد، وهو أيضاً أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع؛ ولذلك يعكف الكثير من الباحثين على معرفة سلوك المستهلك في محاولة لتوجيهه نحو الاستهلاك الخاص. كما يعدّ الاستهلاك مفهوماً منافساً للادخار؛ حيث يعتمد قرار الاستهلاك أو الادخار على معرفة تكلفة الفرصة البديلة، ويرتبط بالدخل المتاح بشكل رئيسي، ومن العوامل الأخرى التي تؤثّر على الاستهلاك الخاص: مستويات الأسعار، ومستوى الثقة..... إلخ

وتسعى هذه الورقة إلى معرفة مدى العلاقة بين الاستهلاك الخاص وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم، والإيرادات الحكومية غير النفطية) في المملكة. وتكمن أهمية الموضوع في كون الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس لتلك المتغيرات، لذا تحاول الورقة طرح تفسير علمي ومنطقي متعلق بالاستهلاك الخاص خلال الفترة (1980- 2017)، ومعرفة قنوات تأثيره في مفاصل الاقتصاد في المملكة ككل مما يتطلب دراسة أبعاده، وبيان أبرز قنوات تحفيزه، وكيفية معالجة تحدياته؛ ليكون الاستهلاك الخاص عاملاً مهماً لدفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة.

2. مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلين الآتيين: ما الحل الأمثل لتحفيز الاستهلاك الخاص من أجل تحقيق معدلات نمو في الاقتصاد السعودي، وتخفيض معدل البطالة، والمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية للحكومة؟ وهل الأجدر المحافظة على سلوك المستهلك ورفع مستوى المحتوى المحلي وتوجيه الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تجاه السلع والخدمات المحلية لتقليل التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات؟

3. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الورقة على الفرضيات التالية:

- يرتبط الاستهلاك الخاص بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية غير النفطية.
- يرتبط الاستهلاك الخاص بعلاقة موجبة مع مستويات الأسعار.
- يرتبط الاستهلاك الخاص بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة.

4. أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى وجود علاقة بين أثر الاستهلاك الخاص والنمو الاقتصادي، وذلك لتحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود. وحسب علمنا، تعدّ الدراسة الأولى من نوعها التي تقيس أثر الاستهلاك الخاص على النمو الاقتصادي في المملكة. ويتوقع منها أن تساهم في صياغة الإصلاحات الناجحة والمبادرات التي تعزز عوامل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

5. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي التحليلي للكشف عن مدى وجود علاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، حيث طوّرت العديد من الأساليب الإحصائية والقياسية لاختبار العلاقات المشتركة بين المتغيرات. كما تستخدم المنهج القياسي لتفسير نوع العلاقة بين الاستهلاك الخاص، وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، والإيرادات الحكومية).

6. الدراسات السابقة:

حاولت بعض الدراسات السابقة تحليل العوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص عن طريق تطبيق الاختبارات القياسية التي تشمل اختبارات جذر الوحدة (unit root tests)، واختبارات التكامل المشترك (cointegration tests). فعلى سبيل المثال لا الحصر: نذكر بعض الدراسات الاقتصادية التي تمحورت حول العوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص، وناقشت موضوع الإنفاق الاستهلاكي، وعلى وجه التحديد الاستهلاك الخاص.

هدفت دراسة (Ishaku, 2017) لمعرفة أثر التضخم في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1981-2012) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للتكامل المشترك واختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test) لتحديد اتجاه العلاقة السببية. وتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والتضخم. أما نتائج سببية جرانجر فأظهرت أن التضخم يسبب الإنفاق الاستهلاكي الخاص على نحو إيجابي، بيد أنه لا توجد علاقة سببية تجاه التضخم إلى النمو الاقتصادي. وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة أن تتعاون الحكومة مع البنك المركزي النيجيري إلى وضع عدة سياسات مالية ونقدية منها سياسة استهداف معدل التضخم.

سعت دراسة (Zhang and Yang, 2016) لتحديد العلاقة بين الاستهلاك والنمو الاقتصادي، واختبرت هذه العلاقة باستخدام المعادلات الهيكلية خلال الفترة (1992-2010م) في الصين. وتوصلت إلى وجود آثار إيجابية للاستهلاك على النمو الاقتصادي. حيث ذكرت الدراسة أن للاستهلاك السياحي واستهلاك الأسرة والاستهلاك الحكومي دوراً في تعزيز النمو الاقتصادي.

قامت دراسة (Akpan and Udofia, 2016) وباستخدام النموذج ذاته في نيجيريا خلال الفترة (1981-2014)، توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لم يكن ذا تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإنفاق الاستهلاكي الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التوجه إلى إنتاج السلع والخدمات.

هدفت دراسة (Thankgod, 2014) إلى تقدير دالة الاستهلاك باستخدام نظرية الدخل المطلق لكينز في نيجيريا خلال الفترة (1981- 2012). وتوصلت إلى أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك مرتفعة جداً ونتج عن ذلك عجز في رأس المال الاستثماري. وأوصت الدراسة بضرورة عمل شراكات قوية بين القطاع الحكومي والخاص لزيادة الدخل القومي. واتفقت معها دراسة (Onanuga et al., 2015) التي دعت إلى رفع الإنتاج الزراعي بتبنيّ سياسات تنموية مستدامة للقطاع الزراعي، ورفع مستوى الأجور في القطاعين العام والخاص في نيجيريا.

ناقشت دراسة (Leka, 2014) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والادخار وصافي الضرائب في الإنفاق الاستهلاكي النهائي في ألبانيا خلال الفترة (1985-2013م). وتوصلت النتائج القياسية إلى وجود علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصافي الضرائب وبين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، كذلك وجود علاقة سلبية بين الادخار والإنفاق الاستهلاكي النهائي.

وهدفت دراسة (Ibrahim, 2014) إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص خلال الفترة (1986-2008م)، باستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية الديناميكي (DOLS). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً موجبة بين الاستهلاك الخاص الحقيقي للمملكة العربية السعودية والدخل الحقيقي ومعنوية سالبة مع معدل الفائدة الحقيقي.

وتناولت دراسة (Guo and N'Diaye, 2010) محددات الاستهلاك الخاص في الصين باستخدام بيانات (cross-country) حيث هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص في الصين، واستخدمت الدراسة في نموذجها القياسي عدة متغيرات مستقلة منها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموه، ومعدلات الفائدة الحقيقية، ومؤشر أسعار المستهلكين كمقياس للتضخم ... إلخ. وتوصلت نتائج النموذج القياسي إلى وجود تأثير معنوي إحصائياً لجميع المتغيرات المستقلة في الاستهلاك الخاص ماعدا التضخم. كما أن مساهمة الاستهلاك الخاص الصيني في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى انخفاض دخل الأسرة بشكل عام. وأشارت الدراسة إلى توقع زيادة دخل الأسرة في ظل تطبيق بعض السياسات الهادفة إلى زيادة الاستهلاك الخاص مثل زيادة نسبة العمالة في قطاع الخدمات وتطوير أسواق المال.

وفي نفس الإطار، دراسة (Akekere and Yousuo, 2012) هدفت إلى معرفة أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص باستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة (1981-2010). توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز الاستهلاك الخاص من خلال تنمية رأس المال البشري.

وربما يكون للتركيب الديموغرافي تأثير على الاستهلاك الخاص. حيث إن ارتفاع نسبة كبار السن في اليابان قد يكون السبب وراء تباطؤ الاستهلاك الخاص، حيث خلصت دراسة (Tokuoka, 2010) لضرورة زيادة دخل الأسرة عبر زيادة أجور العاملين، إذ قد يساهم ذلك إسهاماً كبيراً في إنعاش الاستهلاك الخاص في اليابان.

دراسة (Berben and Brosens, 2007) تتعلق بتأثير الدين الحكومي على الاستهلاك الخاص، وطبقت على 17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال الفترة (1983-2003). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الاستهلاك الخاص والدين الحكومي، حيث إن الدول التي تتسم بارتفاع مستوى الدين العام، يكون هناك تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص. وذلك على عكس الدول التي تتسم بانخفاض مستويات الدين العام، حيث لا يوجد علاقة بين التغيرات في مستويات الدين العام والاستهلاك الخاص.

7. واقع القطاع الخاص ومضاعف الاستهلاك الخاص في المملكة:

جدول رقم (1): مؤشرات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2017)

الفترة الزمنية	متوسط نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية)	متوسط نسبة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة100=2010)	متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (أسعار ثابتة 100=2010)	متوسط أسعار النفط الاسمية (برنت) دولار/برميل
1979- 1970	23.7%	13.1%	17.1%	11.16
1989-1980	44.7%	25.2%	1.4%	26.00
1999- 1990	44.9%	21.5%	3.3%	18.35
2009- 2000	31.9%	28.7%	7.7%	49.61
2017- 2010	34.3%	38.5%	5.2%	82.58

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الأوبك.

شهد القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية عدة تطورات منذ طفرة أسعار النفط في السبعينات. ويوضح الجدول رقم (1) أن متوسط نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ حوالي 23.7% خلال عقد السبعينيات، وتزامن هذا النمو مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بمتوسط قدره 37.1% بالأسعار الجارية، و17.1% بالأسعار الثابتة (100=2010)، كما بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.1%. كذلك ارتفعت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى حوالي 55.0%[1] في الثمانينات وبلغ متوسط قدره 44.7%، ثم تبع هذا الارتفاع استقرار في المستوى خلال التسعينيات الميلادية، في حين بلغ متوسط معدل النمو في ناتج القطاع الخاص أقل من السبعينيات عند 1.4% و3.3% على التوالي مع انخفاض في مساهمة القطاع الخاص من 25.2% إلى 21.5%، وذلك تزامناً مع انخفاض أسعار النفط في نهاية هاتين الفترتين. وفي بداية الألفية الثانية، انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

[1] في عام 1986م.

بحوالي 29% مستقرة عند متوسط قدره 31.9%، في حين ارتفعت نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.7% تبعها ارتفاع طفيف في نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى 34.3% في الفترة (2010-2017م). وقد يعزى هذا الانخفاض على الرغم من ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالسبعينيات (49.6 دولار و82.6دولار) إلى كبر حجم الاقتصاد وانخفاض تأثير أسعار النفط، إذ إن معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

من أهم أهداف رؤية 2030م رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول 2030م، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب إجراء عدة إصلاحات اقتصادية، ومبادرات مالية وتنظيمية وإعطاء القطاع الخاص وقتاً كافياً للتكيف مع تلك الإصلاحات. ولتعزيز القطاع الخاص، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في أواخر عام 2017م أمرًا سامياً تمثل في خطة لتحفيز القطاع الخاص، تضمّنت حزمة مبادرات (17مبادرة) لدعم للقطاع الخاص بحوالي 72 مليار ريال. وتهدف هذه الخطة إلى تحفيز الاقتصاد، وتعظيم الأثر على إجمالي الناتج المحلي، مع تعزيز ثقة القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تواجهه، وتوفير الدعم اللازم.[2] ومن المتوقع أن تسهم هذه الحزمة من المبادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

شكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والإنفاق الاستهلاكي النهائي

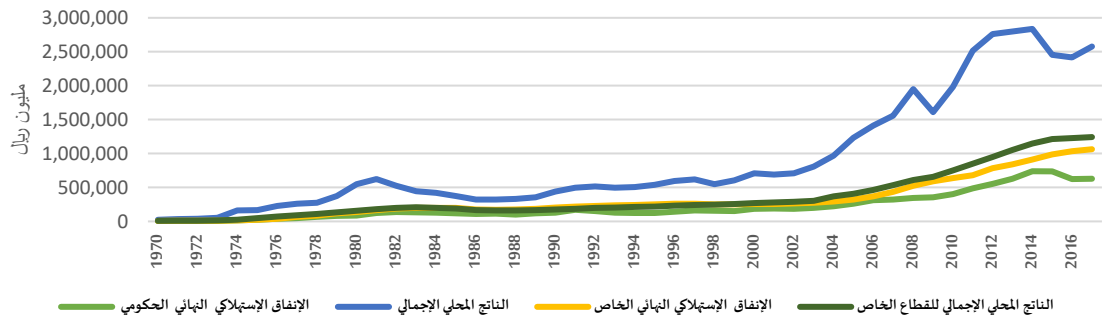

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

توصلت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى وجود ارتباط وثيق بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والناتج المحلي الإجمالي ومنها دراسة (Zhang and Yang, 2016)، إلا أن حركة هذين المتغيرين تتبع التغيرات الاقتصادية محلياً وعالمياً. فعلى سبيل المثال، يتأثر الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بشكل مباشر بأسعار وكميات إنتاج النفط، حيث يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2014م، وقد يعلل ذلك بارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة. وبالنظر إلى الفترة من عام 1970م إلى عام 2017م، نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص. وقد ساهمت السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها المملكة من خلال الإنفاق الحكومي في تقارب مستويات الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص منذ 1970م وحتى 2006م الأمر الذي يدل على اعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي. ومنذ 2007 بدأ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالنمو بمعدل أعلى من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، ويوضح الشكل رقم (1) العلاقة بينهما، حيث بلغ

[2] نماء، وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص، http://namaa.gov.sa/خطة-تحفيز-القطاع-الخاص/ .

متوسط النمو للفترة (2007-2017) حوالي 6.5% للإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص و3.5% للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالأسعار الثابتة (2010=100).

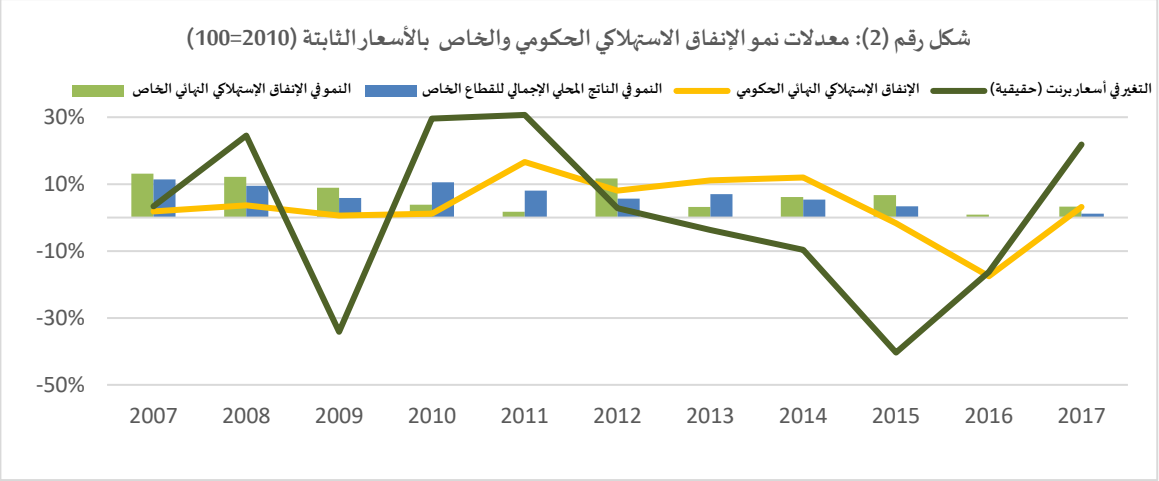

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الأوبك.

يوضح الشكل رقم (2) معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والخاص بالأسعار الثابتة (2010=100). ويلاحظ وجود تقارب بين معدلات النمو بين الإنفاقين. ومنذ عام 2007م، شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص تراجعاً متتابعاً في معدلات النمو حتى 2011م، ارتفع بعدها في عام 2012م حتى وصل إلى أعلى معدل نمو خلال (2010- 2017) ثم عاود الانخفاض حتى وصل إلى 0.9% في عام 2016م وتعبر عن أدنى قيمة خلال الفترة.

ومن جانب آخر، يتضح تأثر القطاع الخاص بانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي خلال الفترة (2016-2017م). لذا نستنتج أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص مرتبط بشكل وثيق بالتغيرات في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الذي بدوره يتبع تغيرات أسعار وكميات إنتاج النفط، وبشكل عام نجد أن كلاً من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص يسيران في الاتجاه نفسه. وبالعودة إلى الشكل (1) نلاحظ أن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص غالباً ما يكون ناجماً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه أو أعوام سابقة كما حدث في عام 2012م.

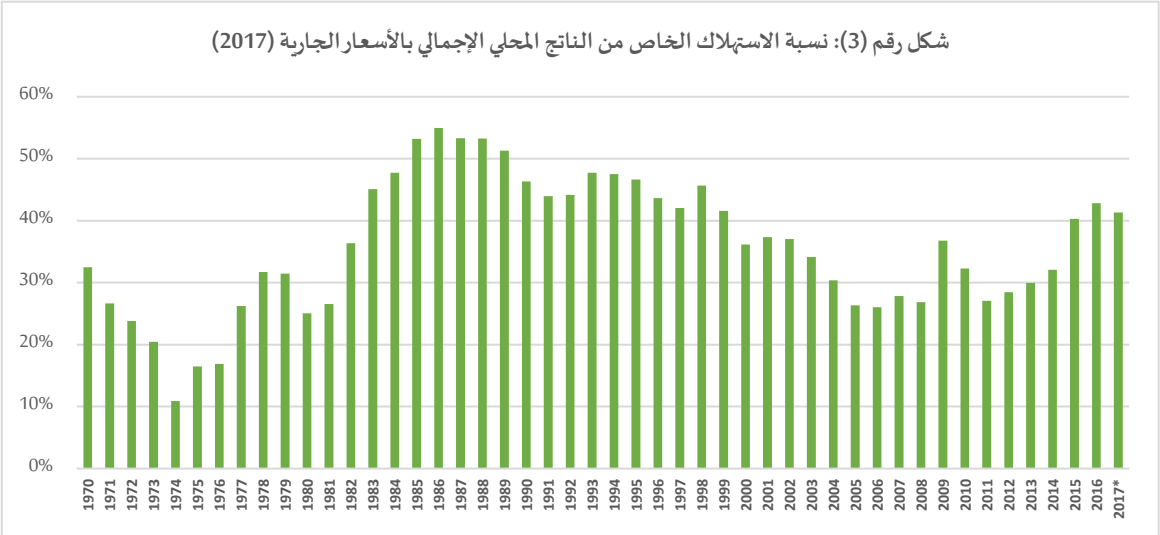

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

* بيانات أولية.

يمثل شكل رقم (3) نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2017م). ويتضح تذبذب هذه النسبة بعد طفرة أسعار النفط خلال السبعينيات، حيث استمرت تلك الأسعار بالارتفاع حتى وصل سعر برميل برنت إلى 37.89دولاراً أمريكياً في عام 1980م؛ ولوحظ ارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغت أعلى نسبة لها حوالي 55% في عام 1986م. وقد يرجع ذلك إلى انخفاض الناتج النفطي حيث بلغ سعر برميل برنت حوالي 14.5 دولاراً أمريكياً خلال العام نفسه. وفي المقابل بلغت أدنى نسبة له في عام 1974م والذي ارتفعت فيه أسعار النفط بنسبة بلغت 204.2%؛ مما قد يفسر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية، في حين انخفضت هذه النسبة تدريجياً في الفترة اللاحقة حتى وصلت إلى 25% في عام 1980م. وأما الفترة (2007-2017م)، فقد شهدت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً واضحاً حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها منذ عام 1998م لتبلغ 42.8% في عام 2016 ثم انخفضت إلى 41.3% في العام الذي يليه.

شكل رقم (4): المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي

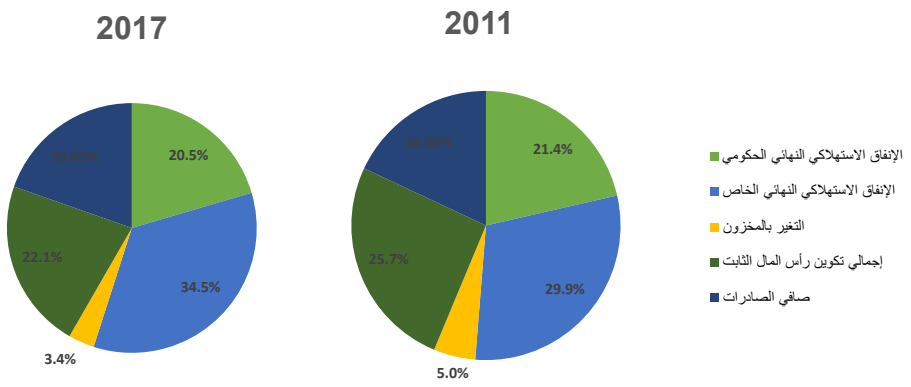

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ومن خلال الشكل رقم (4) يتضح أن إجمالي الإنفاق الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص يمثلان ما نسبته 55.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م بالأسعار الثابتة (2010=100). وعند النظر إلى مساهمة كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي يشكل حوالي 20.5%، في حين يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ما نسبته 34.5% خلال عام 2017م. كما يلاحظ ارتفاع مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص عما كانت عليه في عام2011م بنحو 5%، في حين انخفضت مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 25.7% إلى 22.1%. ويمكن أن يستخلص من الشكل السابق ارتفاع مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى وجه التحديد الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص.

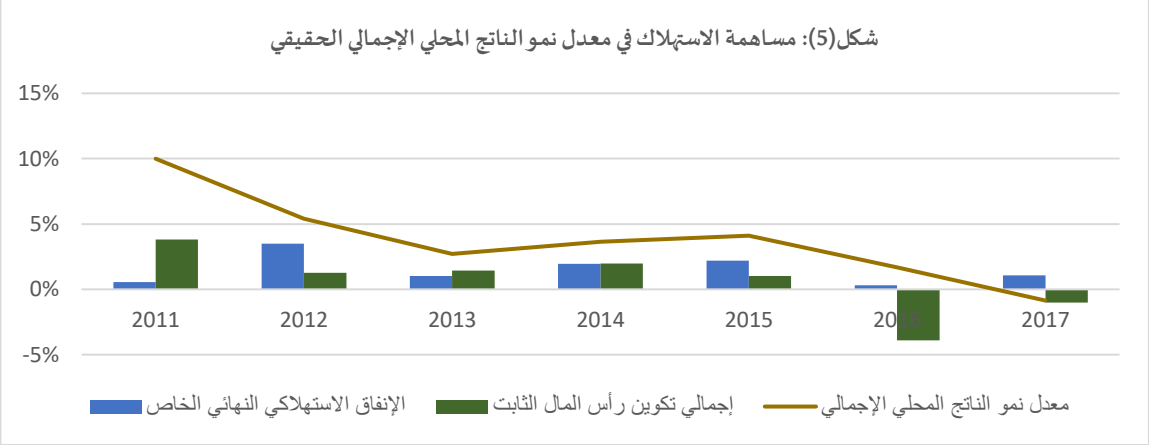

المصدر: من حساب الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وغالباً ما تشير معدلات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث إن مساهمته الكبيرة في الطلب الكلي تؤثر على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وقد اتبعت هذه الدراسة منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في حساب مساهمة كل مكون من مكونات الطلب الكلي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الشكل رقم (5) وجود انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأخيرة، حتى وصل إلى -0.9٪ في عام 2017م، ويعود هذا بشكل رئيس إلى تراجع القطاع النفطي خلال عام 2017م بنسبة بلغت 3.1%. وساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنحو 1.1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم إجمالي تكوين رأس المال الثابت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -1%. وبلغت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة لها في عام 2012م، حيث كان الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة بلغت 3.5%. وساهم كلاً من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة بلغت 1.7% و1.3% على التوالي. وقد يكون لنمو القطاع النفطي في عام 2011م بمعدل 12.6% دور في دعم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في عام 2012م، إذ نما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في العام الذي يليه بمعدل بلغ 11.7% بالأسعار الثابتة. في المقابل، بلغت أدنى قيمة لمساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص حوالي 0.3% في عام 2016م وقد يعزى ذلك إلى تراجع نمو القطاع الخاص من 3.4% في 2015م إلى 0.1% في 2016م بالأسعار الثابتة، بالإضافة إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.6% والتي بلغت 38.7% في 2016م.

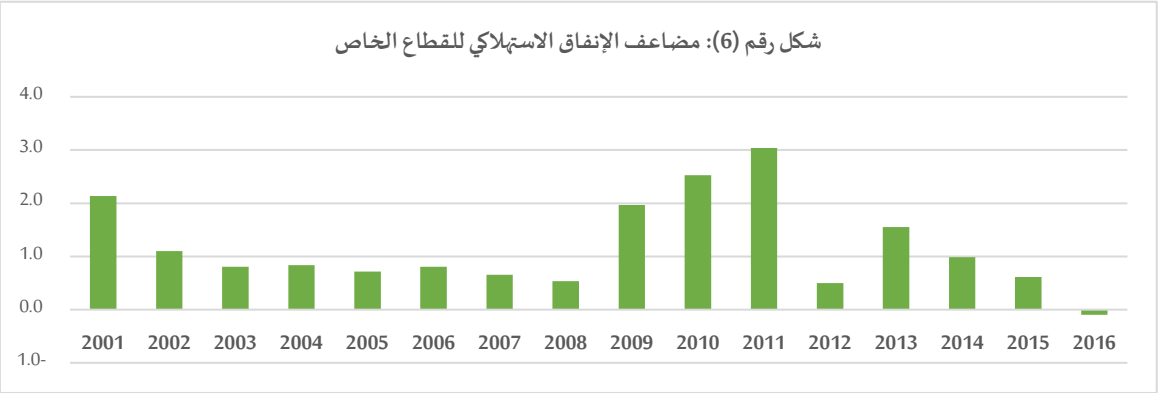

المصدر: من حساب الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

يمثل الشكل رقم (6) مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2016م)، والذي يعبر عن نسبة التغير في الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الخاص نتيجة تغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص. وبناءً على مضاعف كينز الذي يقيس العلاقة بين الاستهلاك الخاص وتأثيره على معدلات النمو الحقيقي للقطاع الخاص، فإن انخفاض الطلب الكلي غالباً ما يكون ناتجاً عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى الإنتاج، ومن ثم انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يدخل الاقتصاد في حالة من الركود، ويتعين على الدولة وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى زيادة مستوى الاستهلاك. وقد بلغ متوسط مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة (2001-2016م) حوالي 1.3؛ ممّا يعني أن كل ريال ينفق في القطاع الخاص يقابله ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بحوالي 1.3 ريال. كما يوضح الشكل رقم (6) أن أعلى قيمة لمضاعف الاستهلاك للقطاع الخاص بلغت 3.0 في عام 2011م، في حين بلغت أدنى قيمه له في عام 2016م عند -0.1.

8. مساهمة الاستهلاك الخاص في النمو الاقتصادي في المملكة والاقتصادات الأخرى

نظراً لارتباط الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بمتغيرات اقتصادية عديدة، تحاول هذه الدراسة إجراء مقارنة بين المملكة وعدة دول من مجموعة العشرين تشمل اقتصادات نامية وأخرى متقدمة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص، خصوصاً أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص يستحوذ على الحصة الأكبر من مكونات الطلب الكلي لدى معظم الدول. ولهذا يعد الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى. في حين أن الاقتصادات النامية على نقيض ذلك، حيث إن اعتمادها على السلع والخدمات المستوردة قد لا يمثل قيمة مضافة لاقتصاداتها.

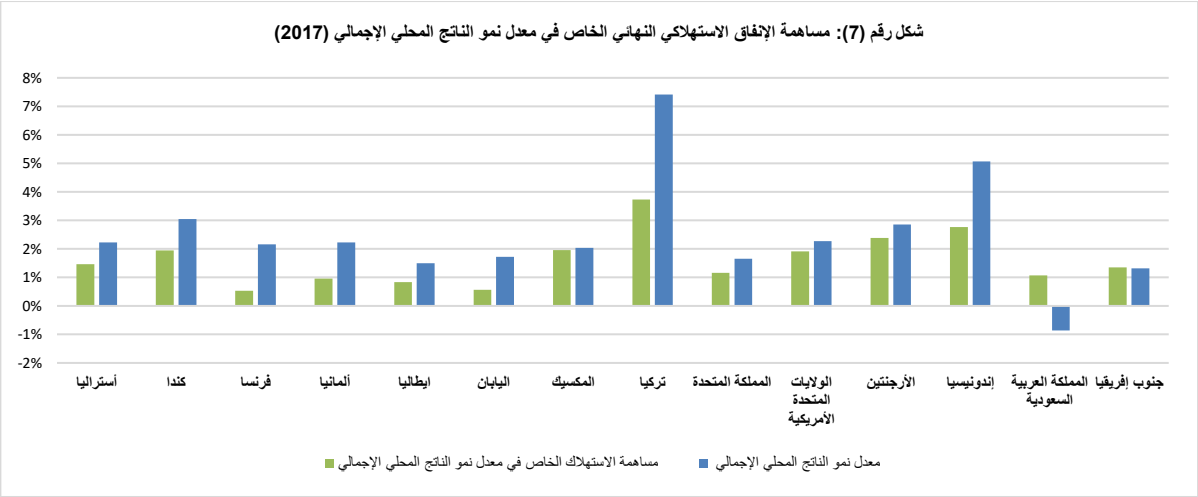

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والهيئة العامة للإحصاء.

من الشكل السابق يلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص يعدّ المحرك الرئيسي للنمو في تركيا؛ إذ أسهم في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 4.5%، ثم تليها إندونيسيا بنسبة بلغت 2.8% من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام2017م، ويلاحظ ارتفاع معدل النمو في الناتج عند مقارنته ببقية الدول محل الدراسة. وفي المقابل، كانت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية متواضعة نوعاً ما، حيث حصلت فرنسا على أعلى نسبة بلغت 2.2%، في حين أن أدناها كان من نصيب المملكة المتحدة بنسبة بلغت 1.3%. أما في السعودية، فقد بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 1.1% في عام 2017م، وتجدر الإشارة هنا أن المساهمة في معدل النمو وليس في الناتج الإجمالي الحقيقي.

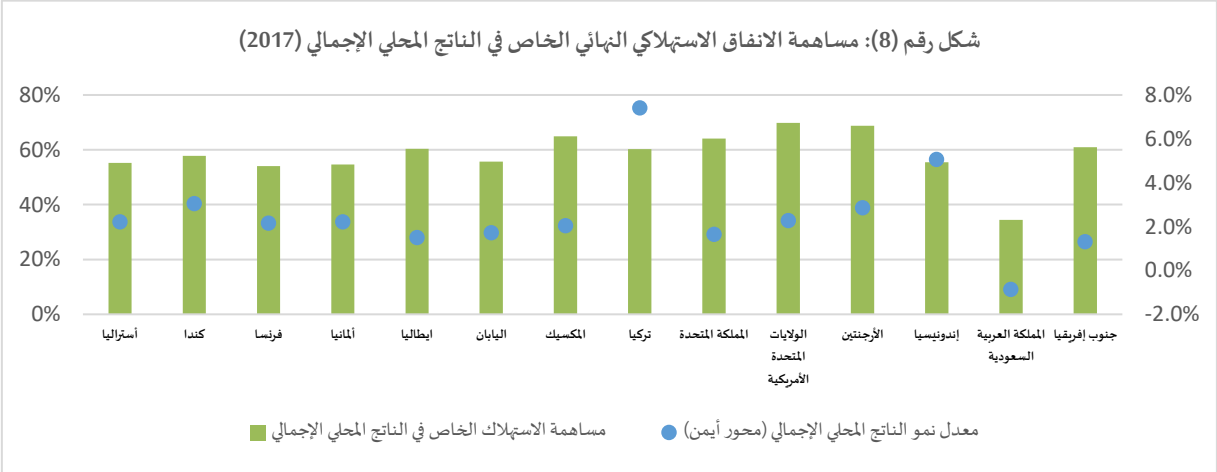

المصدر: من حساب الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والهيئة العامة للإحصاء.

بناء على الشكل رقم (8) يمكن القول إن الاقتصاد الأمريكي يعد اقتصاداً معتمداً على الاستهلاك الخاص؛ إذ تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 69.1%، إلا أن نسبة مساهمته في معدل النمو بلغت حوالي 1.9%، تليها بعد ذلك المملكة المتحدة والأرجنتين بنسبة بلغت 65.8% لكلٍ منهما ثم المكسيك بنسبة بلغت 65.6%. والجدير بالذكر أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص لدى تركيا وإندونيسيا بلغ حوالي 60.2% و55.4% على التوالي. في حين

وصل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية إلى أقل نسبة من بين الدول، حيث بلغ حوالي 34.5%. ويلاحظ أن الاقتصاد التركي قد يصنف من ضمن الاقتصادات الاستهلاكية؛ وذلك لقربها من الدول الأوروبية وإبرامها اتفاقيات تجارة معها، وكل ذلك يشكل عاملاً مهماً في تعزيز نمو الاقتصاد التركي.

9. الاستهلاك الخاص وعلاقته بمعدلات البطالة في المملكة والاقتصادات الأخرى

شكل رقم (9): الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وعلاقته في معدلات البطالة في المملكة والاقتصادات الأخرى (2017)

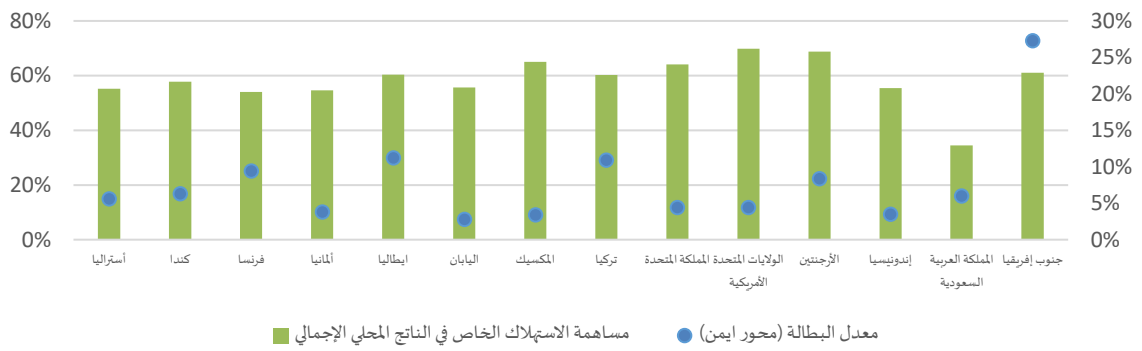

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، يورو ستات والهيئة العامة للإحصاء.

ترتبط معدلات البطالة المرتفعة في الغالب بإنفاق استهلاكي منخفض نتيجة لانخفاض الدخل المتاح للإنفاق؛ لذا من المهم التركيز على رفع معدلات التوظيف، والمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يتبع زيادة الطلب على السلع والخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية بارتفاع في معدلات التوظيف. ويكثر الطلب على السلع والخدمات في موسم الإجازات، وتلجأ حينها أغلب المتاجر إلى عرض وظائف موسمية لتلبية الطلب على السلع والخدمات. وبسبب هذه الوظائف يرتفع معدل إنفاق الأسر، ويتبعه ارتفاع في معدل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص. وكذلك الحال في إندونيسيا، حيث يستلم أغلب الموظفين مكافأة تكون عادة قبل إجازة عيد الفطر؛ ومن ثم يرتفع حينها مستوى الاستهلاك خلال تلك الفترة.

وعند مقارنة معدلات البطالة بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص يلاحظ وجود تفاوت في معدلات البطالة لدى الدول التي تعتمد على الاستهلاك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا. وقد بلغ معدل البطالة حوالي 4.4% في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، في حين بلغ حوالي 10.9% في تركيا. وقد يرتبط ارتفاع معدلات البطالة والإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية بالاعتماد على السلع المستوردة في هذه الدول على نحو كبير. أمّا الدول المتقدمة فقد تنتج كثيرًا من السلع والخدمات محلياً، فأثرها على معدل البطالة مرتفع خلاف الدول التي تعتمد على كثيرًا من السلع والخدمات المستوردة

10. الاستهلاك الخاص وعلاقته بالإيرادات الحكومية للمملكة والاقتصادات الأخرى

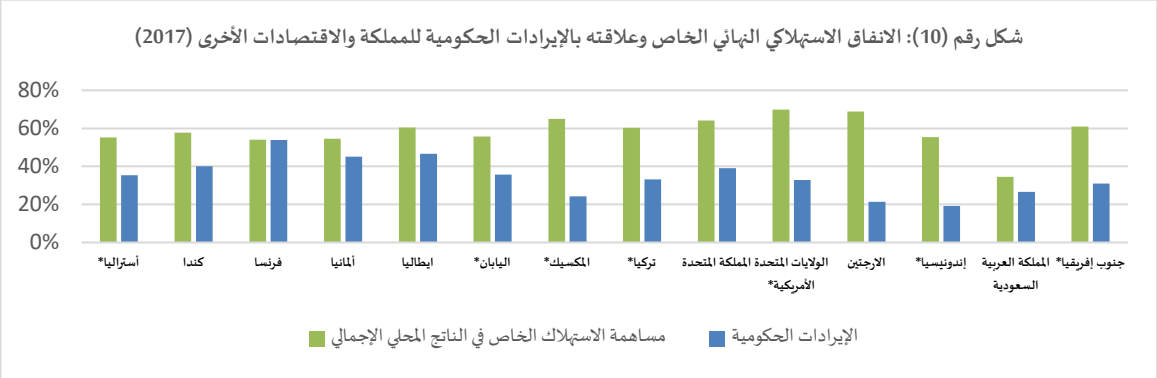

* الإيرادات لعام 2016م. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ووزارة المالية.

تعتمد غالبية حكومات الدول المتقدمة على الضرائب في إيراداتها، والتي تتأثر كثيراً بمستويات استهلاك الأفراد. وتعد ضريبة الدخل والاستهلاك أحد أهم أنواع الضرائب التي من الممكن أن تؤثر تأثيرًا مباشرًا في الاستهلاك. ويوضح الشكل (10) نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول في مجموعة العشرين. ويلاحظ تقارب نسبتي الإيرادات الحكومية والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا، في حين فاقت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الإيرادات الحكومية في كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ويعزى وجود تلك العلاقة الموجبة بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والإيرادات الحكومية إلى زيادة إيرادات الضرائب (القيمة المضافة، المبيعات)، علاوة على زيادة رسوم الواردات نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص. أما في المملكة العربية السعودية فقد فاقت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الإيرادات الحكومية بفارق بسيط قدره 7.9%.

11. الاستهلاك الخاص وعلاقته بمعدلات التضخم في المملكة والاقتصادات الأخرى

توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص؛ بدليل أن ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ولكن في الأجل الطويل ومع استمرار ارتفاع مستويات الأسعار تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للاستهلاك، أي انخفاض مستوى القوة الشرائية على السلع والخدمات. ونظراً لترابط المؤشرات الاقتصادية، ينخفض النشاط الاقتصادي تبعاً لانخفاض الطلب الكلي الناتج عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي، ولكن السببية من أي اتجاه؟ هل من مستويات الأسعار إلى الاستهلاك الخاص أو العكس من الاستهلاك الخاص إلى مستويات الأسعار، وهذا التأثير واتجاهه متوقف على بدائل الاستهلاك (الاستثمار، والادخار).

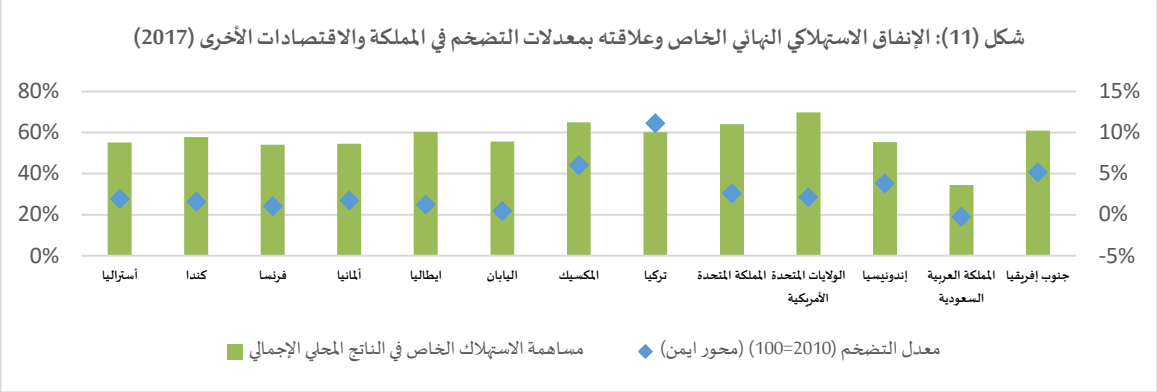

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والهيئة العامة للإحصاء.

يوضح الشكل رقم (11)، تميّز الدول الصناعية ذات الطابع الاستهلاكي، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة عن الدول النامية مثل تركيا والمكسيك، وذلك في انخفاض معدلات التضخم (2.1% في الولايات المتحدة الأمريكية و2.6% في المملكة المتحدة) مقارنة بالدول النامية التي يكون معدل التضخم فيها مرتفع نسبياً (11.1% في تركيا و6.0% في المكسيك). بشكل عام بلغ متوسط معدل التضخم بين الدول حوالي 3.0%، ومتوسط الاستهلاك حوالي 58.3%، في حين جاءت المملكة العربية السعودية أقل من هذا المتوسط. والذي قد يعزى إلى إصلاحات أسعار الطاقة المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية، وقد يتطلب التصحيح وقتاً لتكيف القطاع الخاص مع تلك الإصلاحات التي تستهدف تقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي والاعتماد على الإيرادات غير النفطية.

12. النموذج القياسي ونتائج التقدير:

ترتبط صحة النتائج المتعلقة بتقدير النماذج القياسية بافتراض استقرار أو سكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى الوقوع في أخطاء لها صلة بتحديد النماذج القياسية؛ ويستلزم ذلك تقدير تلك المعادلات حسب الأساليب القياسية الحديثة التي تقوم على تحليل السلاسل الزمنية، وذلك بتطبيق اختبارات الاستقرار لأنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) [3].

تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis:

أسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية خلال السنوات الأخيرة في تحقيق طرق دقيقة للتنبؤ، والحصول على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، وتؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية، وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام طرق غير دقيقة، حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مضللة عبر ما يعرف باسم الانحدار الزائف (Spurious Regression) بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عالياً؛ ويرجع هذا إلى اتصاف البيانات الزمنية غالباً باختلاف التباين أو بصفة الموسمية، أو وجود عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر في جميع المتغيرات في الاتجاه

[3] يستخدم في هذه الدراسة مفهوم الاستقرار ترجمة لكلمة (Stationary)، ويستخدم بعضهم مفهوم السكون للدلالة على ذلك.

نفسه أو في اتجاهات متعاكسة. وسيبدأ التحليل بمناقشة تطبيقات مفهوم استقرار السلاسل الزمنية، وهي مفاهيم مهمة حول السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المرتبطة بها.

نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

يطبق هذا النموذج على الفترة من عام 1980م إلى عام2017م باستخدام بيانات سنوية، والذي تم تطويره من قبل (Dagum and Cholette, 2006). وقد أشار الباحثان مهران وخالد (2014م) إلى بساطة هذا النموذج، ومرونته، وسهولة تقييمه، وفاعليته، وموثوقيته للعينات الصغيرة، كما أنه مناسب عادةً لمتغيرات الاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة طويلة الأجل. وتكون فرضية العدم: H0: μ1 = μ2... =μ8= 0، بفرض عدم وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات. كما يوجد تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات في الفرضية البديلة H1: μ1 ≠ μ2... ≠μ8≠ 0. وبعد إجراء الاختبار، يمكن المقارنة بين إحصاء F المحسوب وبين القيم الحرجة التي قدمها الباحث نارايان (2005م). كما أشار بحث بيسران وآخرون (1997) إلى أنه في حال كان إحصاء F المحسوب يتجاوز الحد الأعلى للقيم الحرجة، سواء كانت I (1) أم I (0) أم كليهما، فتُرفض فرضية العدم، وتُقبل الفرضية البديلة، ويُستنتج من ذلك وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات [4].

وأخيراً، يسهم هذا النموذج النظري المقترح في إثراء الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي عبر دمج عدة متغيرات مستقلة ذات دلالة في نموذج اقتصادي شامل. كما تتجنب هذه الدراسة نقاط الضعف التي تشيع في الأدبيات البحثية: كالاعتماد الكبير على بيانات تقديرية، أو مصادر غير رسمية. أو مؤشرات مالية قليلة أو محدودة النطاق، مما قد يؤدي إلى استخلاص نتائج غير دقيقة أو متحيزة.

نموذج الدراسة:

انطلاقاً من النظريات الاقتصادية التي طُرحت لتفسير أثر الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص على معدلات النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص، ومستويات التوظيف ومعدلات التضخم، والإيرادات غير النفطية، وبناءً على ما تم استعراضه من الدراسات التطبيقية المتعلقة بذلك في الجزء السابق، فسيتم استخدام المنهج القياسي عبر بناء نموذج قياسي يتضمن الاستهلاك الخاص كمتغير تابع، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة، وذلك على النحو التالي:

$$\Delta CPR_t = \forall_0 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i \, \Delta gdp_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \epsilon_i \, \Delta R_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \zeta_i \, \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \eta_i \, \Delta EMP_{t-i} + \upsilon_t \qquad (1)$$

حيث تشير الرموز الواردة في النموذج إلى ما يلي:

CPR الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي.

GDP الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص.

[4] تعد القيم الحرجة لنارايان (2005) موثوقة أكثر مع العينات الصغيرة من تلك الخاصة ببيسران (2001).

R الإيرادات الحكومية غير النفطية.

INF معدل التضخم.

EMP معدلات التوظيف.

إذ تشير Ut إلى متجهة البواقي، ويمثل μ العلاقة طويلة الأجل. ويمكن تلخيص الأسلوب المتبع بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL): باتباع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: اختيار طول فترة التباطؤ للنموذج، بناءً على معامل(Akaike information criterion – AIC)

الخطوة الثانية: تقدير النموذج والحصول على مقدّرة Π والتي سيُتحصل منها على مقدّرة β التي تمثل علاقة الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية (معلمات متغيرات النموذج)، ومقدّرة α التي تمثل معلمات التكيف، حيث $\Pi = \alpha\beta'$.

الخطوة الثالثة: معايرة (Normalized) متجه التكامل المشترك ومعاملات سرعة التّكيف بعد أن تم الحصول على متجه التكامل المشترك (مقدرة β) من الخطوة السابقة.

13. النتائج القياسية:

اختبارات الاستقرار:

لا يتطلب نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أن تكون جميع المتغيرات ساكنة أو غير ساكنة، ولكن من المهم إجراء اختبار جذر الوحدة لضمان ألا يكون أي متغير من المتغيرات ساكناً على الفرق الثاني ((I(2)، ولأن هذه المتغيرات ساكنة على مستويات مختلفة، كان استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة مناسبًا لهذه الدراسة. ولاستقرار المتغيرات محل الدراسة تحت فرضيات (بدون قاطع زمني واتجاه، وبقاطع، وبقاطع واتجاه معًا)، تبين أن سلسلة المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها الأصلية حيث تم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة لهذه السلاسل؛ ومن ثم رفض الفرض البديل القائل إن السلاسل مستقرة وساكنة في مستواها الأصلي.

و بينت النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة، حيث رفُض فرض العدم H_0 الذي يقول بوجود جذر وحدة، وقُبل الفرض البديل H_1 ، مما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة و يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

لمعرفة الأثر طويل وقصير الأجل للتغيرات في الاستهلاك الخاص على معدلات النمو في القطاع الخاص، والتضخم، ومعدلات التوظيف، والإيرادات الحكومية غير النفطية في المملكة العربية السعودية، أُجرى اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)؛ لمعرفة تأثير الاستهلاك الخاص على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما هو مبين في الجدول (الملحق). وأُجريت اختبارات الحدود على المعادلة (1)، وكانت النتيجة 10,7 أي أنها تتجاوز الحد الأعلى للقيمة الحرجة في جدول نارايان (2005م) عند مستوى دلالة (1%)، مما يعني رفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما أجري الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (0، 1، 1.1) بناءً على معيار (Akaike information criterion – AIC).

وتشير نتائج الانحدار إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص حسب الفرضية البديلة، وأن لها دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، وذلك باستخدام اختبارات الفرضية ذات الاتجاه الواحد أو ذات الاتجاهين. ومع ثبات العوامل الأخرى، وتؤدي زيادة الاستهلاك الخاص بنسبة 1 في المئة إلى زيادة الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 1.3 في المئة، في حين تؤدي الزيادة في الاستهلاك الخاص بنسبة 1 في المئة إلى زيادة معدلات التضخم بنسبة 0.7 في المئة، وهذه النتيجة تخالف فرضية الدراسة بحيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة بين معدلات التضخم والاستهلاك الخاص، والذي ربما يعزى إلى أن نمو الدخل المتاح للاستهلاك (ارتفاع الأجور، ومعدلات التوظيف) بمستويات أعلى من نمو مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة. كما أن أثر ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي على معدلات التوظيف يعد محدوداً[5] وغير معنوي إحصائياً، والذي قد يعزى إلى تشوهات سوق العمل وعدم توازي قوى العرض والطلب فيه. وأخيراً، فارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 1 في المئة قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية بنسبة 0.1 في المئة؛ وقد يُعزى ذلك إلى أن المحرك الرئيس لمعدلات النمو الاقتصادي والتوظيف، ومعدلات الأسعار، والإيرادات الحكومية خلال فترة الدراسة هو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وبناءً على ذلك لابد من المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه عن طريق مثلاً ضريبة القيمة المضافة أو نشر الوعي

[5] تشير نتائج النموذج إلى أن ارتفاع الانفاق الاستهلاكي بنسبة 1 في المئة يؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف بنسبة 0.2 في المئة.

الاستهلاكي (الاستهلاك الرشيد)، إذ يتزامن ذلك مع رفع مستوى المحتوى المحلي من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الاقتصادية وتقليص التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات.

ولدراسة العلاقة السببية بين الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص بالاعتماد على نتائج اختبار سببية جرانجر Granger الموضحة في الملحق، نجد أن القيمة الاحتمالية (0.003) أقل من (0.05)، وبسببها نرفض الفرضية الصفرية، أي أن التغيرات في معدلات الاستهلاك الخاص(PC) تسبب التغيرات في معدلات الإنفاق الاستثماري (PF) ، أي أن هناك علاقة سببية واحدة من الاستهلاك الخاص نحو الاستثمار الخاص، وقد يعزى ذلك إلى أن المحرك والمحفز للاستثمار في القطاع الخاص هو الاستهلاك الخاص وبالتالي فإن المحافظة على سلوك الاستهلاك ورفع مستوى المحتوى المحلي عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية لرفع المحتوى المحلي من السلع والخدمات ربمّا تسهم بفاعلية أكبر في مساهمة الاستهلاك الخاص الذي يعتمد في الأساس خلال فترة الدراسة على الإنفاق الحكومي ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة.

التوصيات:

توصي هذه الورقة في ضوء مناقشة نتائجها بما يلي:

- ✓ المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه، ورفع مستوى المحتوى المحلي من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الاقتصادية وتقليص التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات.
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول في اتباعها سياسة تحفيز الاستهلاك الخاص وتوجيه هذا الاستهلاك نحو السلع والخدمات المحلية.
- ✓ يعد الاستهلاك الخاص مساهم حقيقي في عوامل النمو في الاقتصاد السعودي وتأثيره على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

Guo, K., & N'Diaye, P. M. B. (2010). Determinants of China's private consumption: an international perspective (No. 10-93). International Monetary Fund.

Zhang, E., & Yang, W. (2016). Empirical Analysis in the Relationship Between the Consumption and Economic Growth Based on the Structural Equation Model. Journal of Systems Science and Information, 4(5), 419-427.

Berben, R. P., & Brosens, T. (2007). The impact of government debt on private consumption in OECD countries. Economics Letters, 94(2), 220-225.

Leka, R ().Final consumption expenditure in Albania. Epoka University.

Akpan, P. E., & Udofia, L. E. (2016). The Effect of Economic Policies on Private Consumption Expenditure in Nigeria. International Journal of Social Sciences, 10(2).

Akekere, J., & Yousuo, P. O. J. (2012). Empirical analysis of change in income on private consumption expenditure in Nigeria from 1981 to 2010. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 2(11), 321.

Thankgod, A. O. (2014). Private consumption expenditure function in Nigeria: evidence from the Keynes' absolute income hypothesis. International Journal of Research in Social Science, 4(3), 53-58.

Tokuoka, K. (2010). Rebalancing in Japan: The Role of Private Consumption (No. 10-293). International Monetary Fund.

Onanuga, A., Oshinloye, M., & Onanuga, O. (2015). Income and Household Consumption Expenditure in Nigeria.

Ibrahim, M. (2014). The Private Consumption Function in Saudi Arabia. American Journal of Business and Management, 3(2), 109-116.

Ishaku, N. (2017). The Impact of Inflation on Private Consumption Expenditure And Economic Growth in Nigeria (Doctoral dissertation).

ARDL Bounds Test
Date: 08/30/18 Time: 11:33
Sample: 1980 2017
Included observations: 38
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.75593	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.9	3.01
5%	2.26	3.48
2.5%	2.62	3.9
1%	3.07	4.44

Test Equation:
Dependent Variable: D(CPR)
Method: Least Squares
Date: 08/30/18 Time: 11:33
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	1.332978	0.213524	6.332773	0.0003
INF	0.674288	0.232881	2.895415	0.0082
EMP(-1)	0.120468	0.183225	0.657488	0.5174
R(-1)	0.094864	0.018562	5.220802	0.0314
CPR(-1)	-0.924183	0.130047	-7.106508	0.0000

R-squared	0.696469	Mean dependent var	0.004827
Adjusted R-squared	0.643681	S.D. dependent var	0.042687
S.E. of regression	0.025481	Akaike info criterion	-4.341328
Sum squared resid	0.014934	Schwarz criterion	-4.103434
Log likelihood	65.77859	Hannan-Quinn criter.	-4.268601
Durbin-Watson stat	1.750554		

stimation Command:
==========
ARDL(REGLAGS=0, TREND=NONE) CPR GDP INF EMP R

Estimation Equation:
==========
CPR = C(1)*CPR(-1) + C(2)*GDP + C(3)*INF + C(4)*EMP + C(5)*R

Substituted Coefficients:
==========
CPR = 0.16760710591*CPR(-1) + 0.556388751936*GDP + 0.677479563807*INF + 0.0268011967481*EMP + 0.0161517838515*R

Cointegrating Equation:
D(CPR) = 1.530095401442*D(GDP) + 0.811028148650*D(INF) + 0.158950316155*D(EMP) + 0.010642521306*(CPR - (0.66842083*GDP(-1) + 0.81389398*INF +0.03219777*EMP(-1) + 0.01940404*R(-1)) -0.915701426961*CointEq(-1))

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/02/18 Time: 14:09
Sample: 1988 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PF does not Granger Cause PC	29	0.04150	0.8402
PC does not Granger Cause PF		10.0586	0.0039